

التاريخ: 27 سبتمبر/أيلول 2022 رقم الوثيقة: MDE 13/6060/2022

إيران: هناك حاجة لتحرك دولي عاجل لضمان المحاسبة عن وفاة مهسا (جينا) أميني في الحجز

ينبغي إجراء تحقيق مستقل ومحايد وفَعَّال بخصوص وفاة مهسا (جينا) أميني، التي كانت تبلغ من العمر 22 عامًا و"جينا" هو اسمها بالكرديّة) أثناء احتجازها، يوم 16 سبتمبر/أيلول 2022، بعد أيام من القبض عليها بعنف على أيدي شرطة "الأداب" الإيرانية، وسط أنباء موثوقة عن تعرضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، كما ينبغي تقديم المشتبه في مسؤوليتهم عن وفاتها إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة. ويجب على السلطات الإيرانية أيضًا أن تبادر على وجه السرعة بإلغاء القوانين المتعلقة بفرض الحجاب إلزاميًا على النساء والفتيات، التي تديم العنف ضدهن وتجردهن من حقهن في الكرامة وفي حرية التصرف بأجسادهن، كما يجب عليها إلغاء شرطة "الأداب" التي تنفّذ تلك القوانين المُسيئة المنطوية على التمييز.

وبعد مرور أسبوعين على اعتقال مهسا (جينا) أميني تعسفيًا في طهران، ومرور 10 أيام على وفاتها، قد تقاعست السلطات الإيرانية عن إجراء تحقيق ملائم في ملابس وفاتها في الحجز، وعن اتخاذ خطوات لتقديم المسؤولين إلى ساحة العدالة، بل إنها بدلًا من ذلك راحت تنكر مرارًا المسؤولية عن وفاتها، وتخفي أدلة جوهرية، وتهدد عائلتها وغيرهم ممن يشكّون في الرواية الرسمية وبطالون بإقرار العدالة.

وبالنظر إلى رفض السلطات الإيرانية المستمر لإجراء تحقيق فعَّال ولضمان المساءلة عن أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي، فإنه يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبادر بصورة عاجلة بدعم إنشاء آلية دولية للتحقيق والمساءلة من جانب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل معالجة أزمة الإفلات من العقاب السائدة في إيران. ومن شأن التأييد لهذه الآلية أن يوجّه رسالة إلى السلطات الإيرانية مؤداها أنه لن يتم التسامح مع أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل أعمال القتل غير المشروع والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك ما يُرتكب ضد النساء لعدم امتثالهن لقوانين الحجاب الإلزامي.

اعتقال تعسفي بموجب قوانين الحجاب الإلزامي

كانت مهسا (جينا) أميني، وهي من مدينة سقز في محافظة كردستان، تزور طهران مع شقيقها الأصغر يوم 13 سبتمبر/أيلول 2022، عندما استوقفتها واعتقلتها شرطة "الأداب" الإيرانية (غشت إرشاد)، التي عادة ما تعتقل تعسفيًا النساء اللاتي لا يمتثلن لقوانين الحجاب الإلزامي الصارمة السارية في البلاد، وهي قوانين تُلزم النساء والفتيات، حتى من لا تتجاوز أعمارهن السابعة، بتغطية رؤوسهن وأجسادهن.

وأفاد شهود عيان بأن أفراد شرطة "الأداب" دفعوا مهسا (جينا) أميني داخل سيارة للشرطة واعتدوا عليها بالضرب خلال نقلها إلى مركز احتجاز فوزارا في طهران. ووفقًا لمقابلة مع شقيقها، يوم 14 سبتمبر/أيلول 2022، إن مسؤولي شرطة "الأداب" الذين نُقِّدوا عملية اعتقال مهسا (جينا) أميني أخبروها بأنها ستُنقل إلى مركز الاحتجاز لحضور دورة "تعليمية" تنظمها شرطة "الأداب" بهدف "إصلاح" سلوك النساء والفتيات اللاتي يخالفن قوانين البلاد الصارمة المتعلقة بالزي الإسلامي. كما تعرض شقيقها للضرب عندما أبدى احتجاجه على اعتقالها.

الوفاة في الحجز وسط أنباء موثوقة عن التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

في غضون ساعات من القبض على مهسا (جينا) أميني، دخلت في غيبوبة ونُقلت بسيارة إسعاف من مركز احتجاز فوزارا إلى مستشفى كسرى في طهران، وتُوفيت في المستشفى بعد ثلاثة أيام، أي يوم 16 سبتمبر/أيلول 2022.

وقبل وفاة مهسا (جينا) أميني، أثناء وجودها في وحدة العناية الفائقة في مستشفى كسرى، ظهرت أنباء موثوقة وردت من شهود عيان عن تعرضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي شرطة "الأداب" داخل سيارة الشرطة، بما في ذلك من خلال ضربها على رأسها، وسرعان ما أصدرت السلطات تصريحات، عقب ظهور تلك الأنباء، نفت فيها تعرُّض مهسا (جينا) أميني للتعذيب، وقدمت تفسيرات لا تقبل التصديق عن أسباب نقلها للمستشفى، ثم قدمت روايات كاذبة عن سبب وفاتها، وذلك دون إجراء تحقيقات محايدة وكاملة.

وفي مقابلة إعلامية مع شقيق مهسا (جينا) أميني، يوم 14 سبتمبر/أيلول 2022، قال إنه بعد وقت قصير من اعتقالها في اليوم السابق، كان مع آخرين من الأهالي يقفون خارج مركز احتجاز فوزارا في انتظار أقاربهم الإناث المعتقلات، عندما سمعوا فجأة صراخًا من داخل المبنى، ولم يمض وقت طويل حتى خرج أفراد قوات الأمن من مركز الاحتجاز، وراحوا يطلقون الغاز المسيل للدموع على الأهالي المتجمعين في الخارج وينهالون عليهم ضربًا بالهراوات. وقال إنه بعد خمس دقائق من هذه الواقعة، خرجت سيارة إسعاف من المبنى. وأضاف قائلًا:

"كانت الكدمات تغطي جسمي كله، وكنت لا أزال أشعر بحرقان في عيني من الليلة الماضية. قالت كل فتاة خرجت من مركز الاحتجاز: "لقد قتلوا شخصاً". عرضت على الفتيات صورة مهسا، فقالت إحداهن إنها كانت بجانب مهسا عندما حدث ذلك لها. سألت أحد العساكر¹ عما حدث، فقال إن أحد العساكر الآخرين أصيب. كانوا يكذبون. فقد كانت مهسا داخل سيارة الإسعاف تلك. ومضى نصف ساعة على خروج سيارة الإسعاف، قبل أن أعرف أن أختي كانت بداخلها. لقد أخذوا مهسا [إلى خارج مركز الاحتجاز]، بينما كنت لا أزال أنتظر أختي خارج فوارا".

ووفقاً لمقابلات إعلامية مع أفراد من عائلة مهسا (جينا) أميني ولمعلومات أخرى جمعتها منظمة العفو الدولية من مصادر مُطلعة، فقد اعتدى أفراد شرطة "الأداب" بالضرب عليها داخل سيارة الشرطة عقب القبض عليها. ففي [مقابلة](#) إعلامية، نُشرت بعد بضعة أيام من وفاة مهسا (جينا) أميني، قال والدها إن عدة نساء أخريات، ممن قبض عليهن وكُن محتجزات داخل سيارة الشرطة بجانب مهسا (جينا) أميني واتصلن به بعد الإفراج عنهن، ذكرن أن أحد أفراد قوات الأمن دفع مهسا وضربها، كما قلن له إن أفراد قوات الأمن ضربوها بأدوات مختلفة.

وقد أثارَت صورةً تُظهر مهسا (جينا) أميني وهي تستلقي على سرير في المستشفى، ثم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي يوم 15 سبتمبر/أيلول 2022، المزيد من الغضب واسع النطاق في إيران. وفي اليوم نفسه، وفي محاولة لنزع فتيل الانتقادات وتفنيد روايات شهود العيان عن تعرض مهسا (جينا) أميني للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، [أعلن](#) مركز معلومات الشرطة في طهران أنها أصيبت بنوبة قلبية، دون أن يقدم أي أدلة على ذلك. كما نشرت السلطات [مقطع فيديو](#)، وُزِع على وسائل الإعلام الحكومية، وتظهر فيه امرأة، تدعي السلطات أنها مهسا (جينا) أميني، وهي تتهاوى فجأة على الأرض وتتلقى الرعاية الطبية بالقرب من مكان وقوعها.

وقد قُوبلت هذه الادعاءات عن تعرُّض مهسا (جينا) أميني لنوبة قلبية برفض شديد من جانب أسرته. ففي [مقابلة إعلامية](#) مع والدتها نُشرت قبل وفاة ابنتها يوم 16 سبتمبر/أيلول 2022، قالت الأم إن مهسا (جينا) أميني كانت بصحة جيدة تمامًا قبل القبض عليها، ولم تكن تعاني من أي مشاكل طبية تفسر إصابتها فجأة بنوبة قلبية.

ووفقاً لبيان صدر على حساب مستشفى كسرى على إنستغرام يوم 16 سبتمبر/أيلول 2022، فقد أُدخلت مهسا (جينا) أميني إلى المستشفى في الساعة الثامنة و22 دقيقة مساءً يوم 13 سبتمبر/أيلول 2022، بعد إصابتها بنوبة قلبية، ولدى وصولها لم تكن تظهر عليها أي علامات حيوية وكانت ميتة دماغياً. ومضى البيان قائلًا إن الفريق الطبي قام بإنعاشها وإبقائها في وحدة العناية الفائقة لتلقي العلاج، ولكنها أصيبت بنوبة قلبية أخرى، يوم 16 سبتمبر/أيلول 2022، وأعلنت وفاتها في اليوم نفسه. وأضاف البيان قائلًا إن جثتها نُقلت إلى منظمة الطب الشرعي، وهي معهد حكومي للطب الشرعي ويتبع السلطة القضائية، لإجراء مزيد من التحقيقات. وقد حُذِفَ البيان من حساب المستشفى على إنستغرام في غضون ساعات من نشره.²

وفي [مقابلة إعلامية](#) يوم 18 سبتمبر/أيلول 2022، قال خال مهسا (جينا) أميني إن الأطباء في مستشفى كسرى أخبروا العائلة أن الفتاة عانت من تلف في أنسجة الدماغ وتوقف القلب والكليتين. ولكنهم لم يقدموا مزيدًا من المعلومات ولم يطلعوا العائلة على السجلات الطبية للفتاة.

هناك حاجة لتحقيق جنائي مستقل لتحديد سبب الوفاة وملابساتها

يُعد واجب التحقيق في الحالات التي يُحتمل أن تكون وفيات غير مشروعة جزءًا أساسيًا من احترام الحق في الحياة. فعندما تقع أي حالة وفاة أثناء الاحتجاز، يكون هناك افتراض بمسؤولية الدولة عنه، ويُعتبر التقاعس عن التحقيق في حد ذاته انتهاكًا للحق في الحياة. ويجب أن تلتزم التحقيقات من جانب السلطات بالقانون الدولي والمعايير الدولية، ويجب أن تتبع بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، الذي صدر عن الأمم المتحدة، والذي يضع معيارًا مُشترَكًا من المبادئ والتوجيهات للتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة.³ وينبغي أن تتسم التحقيقات لاستجلاء الحقيقة بشأن أسباب وملابسات الوفيات في الحجز بالسرعة والحياد والشفافية والفاعلية والشمول، ويجب أن تتولى إجراءات سلطات مستقلة ومختصة لا تربطها صلات مؤسسية بالسلطات المسؤولة عن الاحتجاز.

وبالرغم من الوعود المتكررة من مسؤولين إيرانيين، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية، لم تقم السلطات حتى الآن بإجراء تحقيق كامل وشفاف تتولاه هيئة تتمتع بالاستقلالية عمن زُعم أنهم جناة أو عن تأثيرهم. وصدرت بيانات رسمية عن وفاة مهسا (جينا) أميني، بما في ذلك البيانات الصادرة عن الجهات المُكلفة بالتحقيق في الوفاة، أعفت السلطات من المسؤولية، وترافق ذلك مع إقدام السلطات على إخفاء أدلة جوهرية، وتوجيه تهديدات لعائلة الفتاة ولكل من يناقض الرواية الرسمية، ويشير كل ذلك إلى استحالة إجراء تحقيق مستقل و محايد في إيران.

ويتسق رفض السلطات لإجراء تحقيق كامل وملائم في ملابسات وفاة مهسا (جينا) أميني مع نمط قائم منذ أمد طويل، ويتمثل في الإفلات من العقاب عما ارتكبهت السلطات الإيرانية من جرائم مؤتمة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الوفيات في الحجز.

¹ في إيران، عادة ما تُستخدم كلمة "عسكري" للإشارة بشكل عام إلى شخص يرتدي زي رسمي، وهو مُجنّد لتأدية الخدمة العسكرية ويمضي فترة الخدمة الإلزامية في صفوف القوات المسلحة.

² توجد لقطة شاشة للبيان محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية.

³ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، 2017.

الإنكار وتشويه الحقائق والتستر

في أعقاب وفاة مهسا (جينا) أميني، **أمر** الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وزارة الداخلية بإجراء تحقيق في ما يتعلّق بوفاتها في الحجر. وإن التحقيق من جانب وزارة الداخلية، المسؤولة عن قوات الشرطة في البلاد والتي تلعب دورًا أساسيًا في تحديد سياساتها وممارساتها، لا يتماشى مع معيار الاستقلالية بحسب المعايير الدولية، كما إنه ليس بديلًا عن تحقيق جنائي تجرّبه هيئة مستقلة تتسم بالحياد.

والواقع أن مظاهر افتقار وزارة الداخلية الصارخ للحياد، وعدم قدرتها على إجراء تحقيقات مستقلة بخصوص الأقسام التابعة لها، قد تجلّت في التصريحات المتحيّزة التي أدلى بها مؤخرًا وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيد، حتى قبل انتهاء التحقيق الذي تجرّبه الوزارة نفسها. ففي **مقالة** نُشرت يوم 24 سبتمبر/أيلول 2022 عن أحدث التطورات في التحقيق المتعلق بوفاة مهسا (جينا) أميني، قال الوزير:

"أظهرت نتائج تحقيقات مختلفة أنه لم يكن هناك ضرب [تعرضت له مهسا (جينا) أميني]، ولم يكن هناك كسر في الجمجمة. وهناك مسألان في التحقيق. ففي المسألة الأولى كان علينا أن نحقق فيما إذا كانت الادعاءات عن تعرّض المُتوفاة للضرب صحيحة أم كاذبة. وقد تبين من فحص لقطات الكاميرا ومراجعة التقارير الصادرة عن مستشفى كسرى وعن منظمة الطب الشرعي أنه لا توجد أي آثار للضرب أو للنزيف من الدماغ. وقد أعلن رسميًا، في منظمة الطب الشرعي، أنه لا يوجد كسر في الجمجمة ولا تهشم في الأعضاء الداخلية. أما المسألة الثانية فهي سبب الوفاة، وبهذا الخصوص يتعيّن علينا انتظار الرأي النهائي لمنظمة الطب الشرعي".

وفي نمط يتسق مع أفعال وتصريحات سابقة سعت إلى إعفاء السلطات من المسؤولية، مضى وزير الداخلية ليدعي أن من يروّجون مزاعم عن أن مهسا (جينا) أميني تعرضت للتعذيب أثناء احتجازها إنما يتخذون "موقفًا غير مسؤول، وغير مطلع، ومتحيز"، وأنهم تعاونوا مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول أوروبية، وكذلك مع "جماعات الثورة المضادة وجماعات إرهابية، مثل جماعة المنافقين"⁴. ومثل هذه التصريحات تثير القلق بشأن ممارسة ضغوط على شهادات العيان اللاتي كن في سيارة شرطة "الأداب" مع مهسا (جينا) أميني، المشاركات في تحقيقات وزارة الداخلية، حسيما ذكر أحمد وحيد.

وبالمثل، في الأيام التي أعقبت وفاة مهسا (جينا) أميني، أدلى قائد الشرطة في طهران حسين رحيمي بتصريحات خلال عدة مقابلات إعلامية، أعفى فيها السلطات من المسؤولية قبل انتهاء التحقيقات. **ففي إحدى المقابلات قال:** "هذه الحادثة مؤسفة، وأمل ألا نشهد مثل هذه المواقف... وجميع التصريحات على الإنترنت عن سبب الوفاة كاذبة تمامًا... ونطلب من الناس عدم الالتفات إلى الشائعات... الشرطة لم ترتكب أي خطأ في هذه الحالة".

إخفاء أدلة جوهرية

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن السلطات تعمل على إخفاء أدلة، بما في ذلك لقطات فيديو وسجلات طبية وسجلات الطب الشرعي، التي يمكن أن تكون أساسية في تحديد أسباب وفاة مهسا (جينا) أميني والملابس المحيطة بها. كما جاهر بعض أقاربها بالحديث عن أن السلطات منعتهم من رؤية وجه الفتاة وجثتها قبل دفنها، مما يثير مخاوف بشأن سعي السلطات إلى إخفاء إصابات أو علامات ظاهرة.

وإن أقارب مهسا (جينا) أميني، الذين دعوا **علنيًا** إلى إجراء تحقيق بخصوص وفاتها، طلبوا دون جدوى أن تتمكن الأسرة من الاطلاع على جميع الصور التي التقطتها كاميرات المراقبة الأمنية داخل سيارة الشرطة ومركز احتجاج فوزارا ومراجعتها، وكذلك لقطات الكاميرات الشخصية لأفراد قوات شرطة "الأداب" الذين ألقوا القبض عليها.

وفي 19 سبتمبر/أيلول 2022، قال قائد شرطة طهران حسين رحيمي، خلال **مقابلة إعلامية**، إنه "قبل تلك الحادثة، كان ضباط الشرطة يُزوّدون بكاميرات شخصية... ولكن هذه المرة لم يكونوا مُزوّدين بكاميرات شخصية". كما ادعى أن أفراد عائلة مهسا (جينا) أميني قد سُمح لهم بالاطلاع على لقطات كاميرات المراقبة الأمنية. وقد قُوبل هذا الادعاء الأخير أيضًا بالرفض من والد مهسا (جينا) أميني، الذي قال في **مقالة إعلامية** نُشرت يوم 20 سبتمبر/أيلول 2022:

"طلبت الاطلاع على لقطات الكاميرات داخل السيارة وفي فناء مركز احتجاج فوزارا، ولكنهم [أي السلطات] لم يردّوا عليّ إطلاقًا. وجميع لقطات الفيديو التي نشرتها [لسلطات] عبر الإنترنت خاضعة للرقابة. كل ما يقولونه وكل لقطات الفيديو التي يعرضونها هي أكاذيب، ولم نستطع أن نفهم أي شيء".

كما رفضت السلطات أن تعطي عائلة مهسا (جينا) أميني سجلاتها الطبية الكاملة وتقرير تشريح الجثة. وفي 19 سبتمبر/أيلول 2022، **نشر** موقع إيران انترنشنال، وهو مؤسسة إخبارية مستقلة مقرها خارج إيران، عدة شرائح (صور) من التصوير بالأشعة المقطعية الذي أجري على دماغ وحذع مهسا (جينا) أميني، وهي شرائح سُربت من مستشفى كسرى، علي حد قول الموقع. وردًا على ذلك، سارعت على الفور وكالة أنباء فارس، وهي من وسائل الإعلام التابعة للدولة، بنشر **تقرير** يؤكد أن شرائح الأشعة المقطعية تخص مهسا (جينا) أميني، ولكنها ادعت أن فحص هذه الصور من جانب خبراء طبيين استشارتهم الوكالة قد أظهر عدم وجود صدمات في الدماغ، بل أظهر أن مهسا (جينا) أميني سبق أن أجريت لها جراحة في الدماغ تتعلق بورم.

⁴ المنافقين، هو تعبير تحقيري تستخدمه السلطات الإيرانية للإشارة إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وإلى أعضائها ومؤيديها.

وتتناقض هذه النتائج التي نشرتها وكالة أنباء فارس مع التحليل الذي حصلت عليه منظمة العفو الدولية من ثلاثة خبراء مستقلين في مجال علم الطب الشرعي الباثولوجي فيما يتعلق بصور الأشعة المقطعية. فقد ذكر الخبراء الثلاثة لمنظمة العفو الدولية أن شرائح التصوير بالأشعة المقطعية غير كاملة، وأضافوا أن هناك على ما يبدو "كثافة إشعاعية غريبة في الفص الصدغي الأيمن"، ولكنهم لا يستطيعون تفسيرها بدون الاطلاع على جميع شرائح التصوير بالأشعة المقطعية.

وفي 21 سبتمبر/أيلول 2022، [نشر](#) فرع منظمة الطب الشرعي في طهران نتائجها الأولية بشأن وفاة مهسا (جينا) أميني. وصرّح مدير عام منظمة الطب الشرعي في محافظة طهران، مهدي فروزش، قائلاً: "من خلال فحص الجسم وتشريح الجثة، لم يُلاحظ وجود أي آثار لإصابات في الرأس والوجه، ولا لكدمات حول العين، ولا لكسور أسفل الجمجمة. ومن خلال تشريح الجذع والبطن، لم يُلاحظ وجود أي آثار لنزيف أو لتشمّم أو تمزّق في الأعضاء الداخلية للجسم". كما ادعى أنه وفقاً لسجلات مهسا (جينا) أميني الطبية، فقد سبق أن أجريت لها جراحة في الدماغ عندما كانت في الثامنة من عمرها. ولم تقدم السلطات لعائلة مهسا (جينا) أميني نسخة من تقرير تشريح الجثة أو النتائج الأولية التي توصلت لها منظمة الطب الشرعي.

ورفضت عائلة مهسا (جينا) أميني على الفور النتائج الأولية لمنظمة الطب الشرعي في طهران. ففي [مقابلة إعلامية](#) أجريت في اليوم نفسه، قال والدها:

"إنهم [أي السلطات] يقولون أكاذيب. لم يحدث مطلقاً أن دخلت ابنتي المستشفى بسبب أي أمراض"

وفي مقابلة سابقة، نُشرت يوم 20 سبتمبر/أيلول 2022، قال الأب أيضاً:

"ما يجعلني أشعر بالحزن أن السلطات والمسؤولين ينشرون أكاذيب عن ابنتي كل يوم. فهم يقولون إن مهسا كانت تعاني من مرض في القلب ومن الصرع، ولكن باعتباري والدها الذي ربّاه طوال 22 عاماً، أقول بصوت عالٍ إن مهسا لم تكن تعاني من أي مشاكل طبية، وكانت في صحة ممتازة... عندما ذهبنا إلى المستشفى، لم يسمحوا لنا برؤية مهسا. كانوا قد غطوا رأسها وجسمها حتى لا نتمكن من رؤية الكدمات. لم أستطع أن أرى إلا وجه ابنتي وباطن قدميها... واستطعت في نهاية الأمر أن أرى... الكدمات... ذلك الشخص الذي ضرب ابنتي يجب أن يُحاكم... في محاكمة علنية... لن أسمح بأن يضع دم ابنتي هدراً".

التهديدات لأفراد العائلة والمؤيدين

تماشياً مع أساليب الإنكار وتشويه الحقائق والتستر التي سبق أن استخدمت، حاولت السلطات إسكات عائلة مهسا (جينا) أميني، وهددت بمحاكمة أي شخص يناقض الادعاءات الرسمية عن وفاتها.

وحتى قبل وفاة مهسا (جينا) أميني، عندما كانت لا تزال في غيبوبة داخل المستشفى، فرضت السلطات ضغوطاً هائلة على عائلتها، من خلال التواجد المكثف لقوات الأمن حول المستشفى. ففي [مقابلة إعلامية](#)، نُشرت يوم 16 سبتمبر/أيلول 2022 قبل وفاة مهسا (جينا) أميني، قالت والدتها:

"هم [أي السلطات] الذين فعلوا بابنتي كل هذا... لقد حذرونا من التحدث إلى وسائل الإعلام، وأنه يجب أن نلزم الصمت. ونحن مُحاطون بعناصر أمنية. يجب عليهم أن يفسروا لماذا يفعلون هذا بـ[إنسانة] بريئة؟ لم تكن تستحق هذا".

وفي أعقاب وفاة مهسا (جينا) أميني، ضغطت السلطات على أفراد عائلتها من أجل الإسراع بدفن جثمانها ليلاً، وحذرتهم من التحدث علناً عن وفاتها.

كما [حذرت](#) السلطات من أن أي شخص يُناقض الرواية التي قدّمتها الدولة عن الأحداث المحيطة بوفاة مهسا (جينا) أميني سوف يُقاضى. ففي 18 سبتمبر/أيلول 2022، صرّح مجيد مير أحمددي، نائب وزير الداخلية لشؤون الأمن وإنفاذ القانون، الذي عينه وزير الداخلية ليرأس التحقيق في وفاة مهسا (جينا) أميني، قائلاً: "كل من يُخل بالأمن النفسي للمجتمع، ويروج أخباراً كاذبة، ويثير البلبلة في أذهان الناس يجب أن يخضع للمساءلة عما يقوله من ادعاءات، لأن جميع تلك الأفعال مُجرّمة".

نمط الإفلات الممنهج من العقاب عن حالات الوفاة في الحجز

يتسق تقاعس السلطات الإيرانية عن إجراء تحقيق مستقل ومحايّد وشفاف بخصوص وفاة مهسا (جينا) أميني في الحجز مع نمط الإفلات من العقاب القائم منذ أمد بعيد في البلاد.

ففي سبتمبر/أيلول 2021، نشرت منظمة العفو الدولية [تقريراً بحثياً](#) تناول كيف تقاعست السلطات الإيرانية عن ضمان المحاسبة عن 72 حالة وفاة على الأقل في الحجز منذ يناير/كانون الثاني 2010، بالرغم من توفر أنباء موثوقة تفيد بأن هذه الوفيات نجمت عن التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو عن الاستخدام المميت للأسلحة النارية والغاز المسيل للدموع من جانب المسؤولين. ولم يُحاسب أي مسؤول عن هذه الوفيات، مما يعكس أزمة الإفلات من العقاب القائمة منذ زمن طويل في إيران، حيث تمر الادعاءات عن أعمال التعذيب والقتل غير المشروع باستمرار بدون إجراء تحقيقات فيها ومعاينة مرتكبيها.

وعادةً ما تبادر السلطات على نحو متعجّل بإرجاع أسباب الوفيات في الحجز إلى الانتحار أو تناول جرعة زائدة من المخدرات، أو إلى أمراض من قبيل السكتات الدماغية والأزمات القلبية، وذلك دون إجراء أي تحقيقات مستقلة وشفافة.

ومن المعتاد أن يتعرض أهالي الأشخاص الذين يلقون حتفهم في الحجز في ظروف مريبة لأشكال شتى من المضايقة والترهيب على أيدي أفراد الاستخبارات والأمن، وخاصةً عندما يشككون علناً في ادعاءات السلطات بشأن الملابس المحيطة بوفاة ذويهم أو يطالبون بالإصاف القانوني. كما إن للسلطات الإيرانية سجلاً موثقاً في الضغط على الأهالي لكي يسارعوا بدفن ذويهم فوراً ودون إجراء تشريح مستقل لجتثهم.

قوانين الحجاب الإلزامي تديم العنف ضد النساء

جاء اعتقال مهسا (جينا) أميني بشكل تعسفي ثم وفاتها في الحجز وسط مناخ من تصاعد المضايقات والاعتداءات العنيفة ضد النساء والفتيات خلال الشهور الأخيرة في إيران، وذلك على أيدي أفراد الشرطة والقوات شبه العسكرية وجماعات الأمن الأهلية، لأسباب من قبيل ظهور خصلة من شعرهن تحت غطاء الرأس، أو ارتداء معاطف أو سراويل أو أكمام قصيرة أو ذات ألوان زاهية. فيموجب قانون العقوبات الإسلامي الساري في إيران، يمكن للمرأة التي تُشاهد في مكان عام بدون غطاء رأس أن تُعاقب بالحبس، أو بالجلد، أو بدفع غرامة. وينطبق القانون على الفتيات اعتباراً من سن التاسعة، التي تُعتبر الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية بالنسبة للفتيات في إيران. أما في الواقع العملي، فقد فرضت السلطات الحجاب الإلزامي على الفتيات اعتباراً من سن السابعة لدى التحاقهن بالمدرسة الابتدائية.

وعادةً ما يستوقف أفراد شرطة "الأداب" عشرات الآلاف من النساء والفتيات في إيران عشوائياً في الشوارع، ويوجهون لهن الإهانات والتهديدات، ويأمرهن بإزالة أغطية الرأس لتغطية خصلات شعرهن، أو يعطونهن مناديل لإزالة مساحيق التجميل الذي يضعنه. وكثيراً ما تتعرض نساء وفتيات لاعتداءات بدنية، بما في ذلك الصفع على الوجه، والضرب بالهراوات، وتكبيل الأيدي والدفع نحو سيارات الشرطة. وترقى هذه الأفعال إلى مستوى المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المحظورة بشكل مطلق بموجب القانون الدولي، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه إيران كدولة طرف.

بيد أن ممارسة الرقابة الشرطية على جسد المرأة لا تقتصر على العناصر التابعة للدولة. فقد كان من شأن قوانين الحجاب الإلزامي السارية في إيران، والتي تتسم بأنها مسيئة ومهينة وتنطوي على التمييز، أن تتيح للعناصر التابعة للدولة، بل وكذلك للبلطجية وأفراد جماعات الأمن الأهلية، ممن يشعرون بأن من وإجهم وحقهم فرض قيم الجمهورية الإسلامية، أن يُقدموا على مضايقة النساء والاعتداء عليهن في الأماكن العامة. ونتيجةً لذلك، فإن النساء والفتيات يجدن أنفسهن يوماً في مواجهات غير متوقعة مع أولئك الغرباء، الذين يقدمون على ضربهن ورشهن برذاذ الفلفل، ويطلقون عليهن صفة "العاهرات"، ويأمرهن بإزالة أغطية رؤوسهن بحيث تغطي شعرهن بالكامل.

ويُعتبر الإكراه من جانب الدولة أو من جانب جهات خاصة لضمان الالتزام بالقواعد المتعلقة بالأشكال التقليدية أو الثقافية أو الدينية من الملابس انتهاكاً لحق المرأة في حرية التعبير، وحرية الديانة أو المعتقد، وكذلك لحقها في الخصوصية. وينبغي أن تتمتع النساء والفتيات بالحرية في أن يقررن ما إذا كن يرغبن أو لا يرغبن في ارتداء رموز أو أزياء بعينها استناداً إلى معتقدات دينية شخصية أو إلى أعراف ثقافية أو لأي أسباب أخرى.

خلفية

أدت وفاة مهسا (جينا) أميني، يوم 16 سبتمبر/أيلول 2022، إلى اندلاع [احتجاجات في شتى أنحاء](#) إيران. وردت قوات الأمن على الاحتجاجات باستخدام القوة بشكل غير مشروع، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية وعتبات الخرطوش وغيرها من الكريات المعدنية، مما أسفر عن مقتل [عشرات الأشخاص](#) وإصابة مئات آخرين. وترى منظمة العفو الدولية أن أعداد القتلى أعلى من ذلك، وهي تجري مزيداً من التحقيقات بهذا الصدد. واعتقلت قوات الأمن والاستخبارات بعنف مئات الأشخاص، وبينهم متظاهرون ومارة. كما استغلت السلطات هذه الاحتجاجات كفرصة لشن حملة قمع استهدفت المجتمع المدني، من خلال القبض على عشرات الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمحامين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم نشطاء يدافعون عن حقوق المرأة وأفراد ينتمون إلى أقليات عرقية.